

٢٨ الوقائع المصرية - العدد ١٩٩ في ٣١ أغسطس سنة ٢٠١٦

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦

بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦

بشأن ضوابط وإجراءات قيد واستمرار قيد الأشخاص الطبيعيين غير المصريين

في جدول خبراء التقييم العقاري بالهيئة

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
ولاتحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ بإصدار قانون التمويل العقاري
والمعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤ :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية
غير المصرفية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي
للهيئة العامة للرقابة المالية :

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون التمويل العقاري وتعديلاته بموجب قرارى مجلس الوزراء رقمى ١ ، ٢ لسنة ٢٠١٥ :
وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على شركات التمويل
المؤرخة ٢٠١٦/٦/١٩ :

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ :

الوقائع المصرية - العدد ١٩٩ في ٣١ أغسطس سنة ٢٠١٦ ٢٩

قرر:

(المادة الأولى)

شروط قيد الأشخاص الطبيعيين غير المصريين في جدول خبراء التقييم العقاري
يجب أن تتوافر الشروط التالية في الشخص الطبيعي غير المصرى للقيد في جدول
خبراء التقييم العقاري لدى الهيئة :

- ١ - الحصول على مؤهل عالٍ مناسب مع حصوله على شهادة مهنية في مجال التقييم العقاري وذلك من إحدى الجهات المدرجة بالقائمة التي تصدرها الهيئة .
- ٢ - أن يكون طالب القيد مرخصاً له كخبير تقييم عقارى من الجهة المختصة في الدولة التي اكتسب خبرته فيها .
- ٣ - ألا تقل خبرة طالب القيد عن ١٠ سنوات وذلك على أن تكون في إحدى الدول ذات الممارسة المهنية المتقدمة في مجال التقييم العقاري .
- ٤ - اجتياز الاختبار المعد من قِبَل الهيئة .
- ٥ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية ، أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو أشهر إفلاسه أو إفساره ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره .

(المادة الثانية)

مستندات قيد الأشخاص الطبيعيين غير المصريين في جدول خبراء التقييم العقاري
على طالب القيد في جدول خبراء التقييم العقاري بالهيئة من الأشخاص الطبيعيين
غير المصريين أن يتقدم بطلب على النموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض مرفقاً به ما يلى :

- ١ - شهادات المؤهل على أن تكون معتمدة من الجهة المختصة ومصدقاً عليها من وزارة الخارجية المصرية .

- ٢ - شهادة معتمدة بالترخيص له بمزاولة النشاط ومصدقاً عليها من الخارجية المصرية .

٣٠. الوقائع المصرية - العدد ١٩٩ في ٣١ أغسطس سنة ٢٠١٦

- ٣ - شهادة معتمدة تثبت توافر الخبرة في مجال التقييم العقاري لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات .
- ٤ - ما يماثل صحيفة حديثة من الحالة الجنائية معتمدة من الجهة المختصة بالدولة التي يحمل جنسيتها ومصداقاً عليها من وزارة الخارجية المصرية .
- ٥ - شهادة بعدم صدور أحكام بالإفلاس أو الإعسار أو ما يماثلها مصداقاً عليها من وزارة الخارجية المصرية .
- ٦ - صورة من جواز السفر السارى .
- ٧ - تصريح سارٍ بالإقامة والعمل في مصر .
- ٨ - تعهد بأداء مهام خبير التقييم العقاري طبقاً لأحكام قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ والمعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية وكافة القرارات الأخرى ذات الصلة على النحو الذى تحدده الهيئة .
- ٩ - السيرة الذاتية لطالب القيد .
- ١٠ - إيصال سداد مقابل خدمة القيد .
- ويشترط لاستمرار قيد الأشخاص الطبيعيين غير المصريين فى جدول خبراء التقييم العقاري سريان تصريح العمل والإقامة بمصر وعدم صدور تدابير أو جزاءات ضده من الهيئة ، مع عدم الإخلال بالشروط الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار .
- (المادة الثالثة)
- يُنشر هذا القرار على موقع الهيئة الإلكترونية وفى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس الإدارة

شريف سامى